العرب
الإثنين 2020/01/27
السنة 42 العدد 11599

قفزة قياسية في إنتاج رز العنبر العراقي

مجلس الحبوب العراقي تسلم من المزارعين 306 آلاف طن هذا الموسم

حقق العراق مستويات قياسية من إنتاج رز العنبر الشهير، الذي يعد من أفخر أنواع الرز في العالم بعد إزالة جميع القيود التي فرضت في السنوات الماضية على زراعته نتيجة وفرة المياه التي يحتاجها بكثافة.

موسم غير مسبوق للعنبر العراقي الفريد

بغداد - أعلنت وزارة الزراعة العراقية أمس أن مجلس الحبوب الذي تديره الدولة، أكمل شراء نحو 306 آلاف طن من الرز العنبر المحلي الشهير، بعد انتهاء أحد أفضل المواسم منذ عقود طويلة.

ويقول مراقبون إن تلك الأرقام لا تمثل سوى جزء من الإنتاج الفعلي بسبب قلة ميل المزارعين لتسليم المحصول بسبب شعبية المحصول ذي الرائحة الزكية الفريدة داخل البلاد وفي دول المنطقة.

وذكر بيان صادر عن الوزارة أن حجم محصول الرز في البلاد جاء أكبر من المعتاد خلال الموسم الذي استمر لمدة شهرين، دون أن يشير إلى حجم المحاصيل في السنوات السابقة.

وكانت وزارة الزراعة قد توقعت في سبتمبر الماضي أن يصل إنتاج الرز إلى أعلى مستوى له منذ 20 عاما، بسبب الأمطار الغزيرة التي سمحت بزراعة مساحات واسعة من المحصول، الذي يحتاج لمياه وفيرة.

> مقاطعة العراقيين لمحاصيل الدول المجاورة مثل إيران ساهمت في دعم الإنتاج المحلي

وكانت الحكومة العراقية قد فرضت قيودا على زراعة الرز في السنوات الماضية بسبب الجفاف، الذي أدى إلى انخفاض مناسيب المياه.

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع إنتاج الرز والإنتاج القياسي من القمح والشعير في الموسم الماضي إلى تقليص غير مسبوق في واردات الحبوب، بعد أن أعلنت بغداد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح.

لكن رغم الارتفاع الكبير في إنتاج الرز، إلا أن الإنتاج يظل بعيدا عن حاجة السوق المحلية، التي تصل إلى نحو 1.3 مليون طن، خاصة أن جانبا كبيرا من رز العنبر المرتفع الثمن يتجه إلى التصدير.

وتتركز زراعة العنبر الشهير برائحته الفريدة ومذاقه النادر في محافظتي النجف والديوانية بشكل خاص، وتعتمد عليه أعداد كبيرة من المزارعين، الذين لا ينتج بعضهم سوى هذا المحصول، الذي يحتاج غمر شتلاته بكميات هائلة من المياه.

وفاقمت شحة المياه في السنوات الماضية متاعب أولئك المزارعين، بعد فرض تقليص المساحات المزروعة بنسب وصلت أحيانا إلى 95 بالمئة وأجبرت كثيرين على هجرة أراضيهم.

وسمحت الأمطار الغزيرة التي سقطت العام الحالي وامتلاء السدود برفع جميع القيود لتتضاعف المساحات المزروعة بأرز العنبر هذا الموسم، والذي أنعش الأوضاع الاقتصادية للمزارعين المتخصصين بهذا المحصول.

كما استفاد القطاع الزراعي بشكل عام من تحول في السياسات الحكومية بعد سنوات من التخبط والإهمال، بتوسيع الدعم واعتماد أنواع جديدة من بذور المحاصيل الاستراتيجية، كالقمح والشعير والرز، بعد إخضاعها لاختبارات في معامل متخصصة في سويسرا، ما أسهم في تحسين جودة المنتجات بدرجة كبيرة.

وقد مكن ذلك العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من المحاصيل مثل القمح لأول مرة منذ عقود. وامتد ذلك إلى عدد كبير من المحاصيل والخضروات، وشجع ذلك الحكومة على إيقاف استيرادها من الدول المجاورة وخاصة إيران وتركيا.

وطبقت وزارة الزراعة، بالتعاون مع جهات أخرى، خطة تمنع استيراد نحو 16 منتجا زراعيا من الخارج، ما رفع أسعارها في أسواق البلاد، وشجع الفلاحين على زراعتها.

وذكر وزير الزراعة صالح الحسني عند تنفيذ المنع في العام الماضي أنه "يأتي حفاظا على المنتج المحلي، ولتشجيع الفلاحين والمزارعين ومربي الثروة الحيوانية على مواصلة الإنتاج".

وأشار إلى مكاسب أخرى مثل "تشغيل الأيدي العاملة وتفعيل دور القطاع الخاص في زيادة الاستثمار وإنشاء المشاريع الاستثمارية الزراعية لدعم الاقتصاد الوطني".

وتشمل قائمة المحاصيل الممنوعة من الاستيراد "الطماطم والخيار والباذنجان والجزر والذرة الصفراء والخس والثوم والرقي والبطيخ والفلفل والتمر، إضافة إلى حظر استيراد البيض والدجاج والأسماك" في ظل ارتفاع الإنتاج المحلي إلى مستويات قياسية غير مسبوقة.

لكن مراقبين يؤكدون استمرار تدفق محاصيل زراعية مستوردة إلى الأسواق العراقية، رغم الحظر بسبب ضعف الرقابة وانتشار التهريب بطرق غير قانونية من خلال المنافذ الحدودية، خارج موافقات الاستيراد التي تمنحها وزارة الزراعة.

ورغم وفرة المياه حاليا، تواصل بغداد التفاوض مع أنقرة بشأن نسب التدفقات الواصلة إلى نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من تركيا، التي عمدت مؤخرا إلى تقييد حصة العراق، من خلال إنشاء سلسلة من السدود قرب منابع المياه.

وتقول مصادر مطلعة إن إيران وتركيا تمارسان ضغوطا هائلة على أعلى المستويات في العراق، لإجبار مسؤوليه على رفع الحظر عن استيراد المنتجات الزراعية. وقد ساهمت حملات لمقاطعة المنتجات المستوردة في كساد تلك البضائع وخاصة الإيرانية.

ودفعت المقاطعة شركات تركية وإيرانية إلى تغيير خططها، الاستثمارية من خلال إنشاء مصانع داخل العراق، للمنافسة على أسواقه، لتعويض تراجع الصادرات عبر الحدود.

وعززت وزارة الزراعة اعتماد السياسات التي كانت متبعة خلال حقبة الحصار الاقتصادي على العراق، في تسعينات القرن الماضي، والتي تقوم على شراء المحاصيل الاستراتيجية بأسعار عالية، لتشجيع الفلاحين على زراعة مساحات أوسع.

كما عادت بعد سنوات من الإهمال إلى تقديم حوافز أخرى مثل تزويد المزارعين بالبذور بأسعار مدعومة، والمساهمة في مكافحة الآفات والأمراض الزراعية، وتسهيل حصولهم على قروض لشراء معدات زراعية.

بوينغ تلتقط أنفاسا من نجاح رحلة تجريبية لطائرة 777 اكس

أخيرا تمكنت الطائرة بوينغ 777 اكس من إجراء أول رحلة تجريبية بعد تأخير دام 11 عاما، لتعطي الشركة بصيص أمل في تخفيف متاعبها الثقيلة، التي أدخلتها في أكبر أزمة في تاريخها.

إفيريت (الولايات المتحدة) - أجرت طائرة المسافات الطويلة بوينغ 777 اكس أول رحلة تجريبية لها، في خطوة إيجابية نادرة في سجل الشركة الأميركية لصناعة الطائرات، التي لا تزال تعاني تحت وطأة أزمة طراز 737 ماكس.

وأقلعت الطائرة من مطار باين فيلد في إفيريت في ولاية واشنطن في شمال غرب البلاد، بعد أن كانت قد تأجلت مرتين في الأيام الماضية بسبب سوء الأحوال الجوّية وهبوب رياح قوية.

وتعرض إنتاج الطائرة لعقبات كبيرة على مدى 11 عاما حيث كان من المقرر إجراء الرحلة الأولى لهذا الطراز الجديد من طائرات المسافات الطويلة في صيف عام 2019.

لكن تلك الخطط تعرضت للتأجيل منذ ذلك الحين بسبب مشاكل في محرّك "جي.إي 9 اكس" الجديد الذي تصنّعه شركة جنرال إلكتريك، إضافة إلى صعوبات تتعلّق بعمل الأجنحة والبرامج المعلوماتية.

وبنجاح الرحلة التجريبية الأولى، سوف تبدأ بوينغ سلسلة تجارب جوّية على هذا الطراز. ومن المتوقع أن تقدم الشركة، وإذا ما تكلّلت التجارب بالنجاح، طلبا للحصول على تصريح باستخدام الطائرة في النقل المدني من الوكالة الفيدرالية للطيران.

ومن المتوقع أن تتعرض لتدقيق استثنائي بعد الانتقادات التي تعرضت لها بوينغ والوكالة الفيدرالية للطيران بسبب الإهمال في إجراءات إجازة الطائرة 737 ماكس، التي سقطت منها طائرتان، واتجهت الاتهامات إلى عيوب في التصميم.

وتم تصميم طائرة 777 اكس، التي تتراوح طاقتها الاستيعابية بين 384 و426 راكبا، لمنافسة طائرة إيرباص أي 350. وقد حصلت بوينغ حتى الآن على طلبات شراء 340 طائرة من هذا الطراز غالبيتها من سبع شركات طيران عالمية كبرى هي طيران الإمارات ولوفتهانزا وكاثاي باسيفيك والخطوط الجوية القطرية والخطوط الجوية السنغافورية.ويتميّز هذا الطراز بجناحين يمكن طي طرفيهما، ما يسهم في التقليل من استهلاك الوقود ويسهّل ركنها على مدارج المطارات. وتعتزم بوينغ تسليم أولى الطائرات من هذا الطراز مطلع العام المقبل.

ويعاني عملاق صناعة الطائرات الأميركي من أخطر أزمة في تاريخه، بسبب انتكاسات طراز 737 ماكس.

وكلّفت هذه المشاكل شركة بوينغ خسائر بلغت قيمتها 9.2 مليار دولار. ومن المتوقع أن ترتفع الفاتورة بشكل كبير حين تعلن المجموعة نتائجها المالية للربع الرابع من العام الماضي، الأربعاء المقبل.

وبدأ كابوس الطائرة 737 ماكس، حين تحطّمت طائرتان من هذا الطراز بفارق زمني يقلّ عن خمسة أشهر. وفي قرار غير مسبوق في تاريخ الطيران الحديث، جرى منع كلّ الأسطول العالمي من هذه الطائرات من التحليق منذ 13 مارس 2019.

وأسفر حادثا تحطم طائرة تابعة لشركة الطيران "لاين إير" الإندونيسية في نهاية أكتوبر 2018 وأخرى تابعة للخطوط الجوية الإثيوبية في العاشر من مارس 2019 في ظروف متشابهة عن سقوط 346 قتيلا.

وأشارت التحقيقات إلى أن السبب في الكارثتين هو خلل في أحد الأنظمة المعلوماتية.

> 340
> طائرة طلبات أولية لشراء بوينغ 777 اكس التي تسعى لمنافسة طائرة إيرباص أي 350

وكانت تسريبات لرسائل داخلية بين موظفي شركة بوينغ قد أظهرت تمادي إدارة الشركة في مغامرات في خفض التكاليف مهما كان الثمن.

واتصفت الرسائل غالبا بنبرة من الغرور والتمادي في المغامرة فيما يتعلق بالصعوبات الحالية التي تعاني منها الشركة، لتؤكد أن مشاكلها أعمق من أزمة الطائرة 737 ماكس.

وكشفت أن بوينغ قللت من أهمية «نظام تعزيز خصائص المناورة» بغية تجنب تدريب الطيارين على جهاز محاكاة يعدّ مكلفا ومن شأنه إطالة مهلة الحصول على إذن فدرالي لاعتماد طراز 737 ماكس.

البحرين تحفز الاقتصاد بتدشين مرفأ الغاز الطبيعي

المنامة - أعلنت شركة البحرين للغاز المسال، أمس، أن المرفأ العائم يستكمل حالياعمليات إفراغ أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال بعد تأخير طويل لاستكمال أعمال إنشاء الرصيف البحري.

وظلت وحدة التخزين العائمة "روح البحرين" عالقة في المياه منذ فبراير من العام الماضي، وعلى متنها الشحنة التي حملتها من أبوظبي.

ويقول محللون إن تشغيل المرفأ سيدعم أمن الطاقة وتكون له انعكاسات كبيرة على مجمل النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تحسين جاذبية مناخ الأعمال للمستثمرين الأجانب.

وطورت شركة البحرين للغاز المسال مرفأ استقبال الغاز المسال في ميناء خليفة بن سلمان في مدينة الحد البحرينية، وحصلت على وحدة التخزين العائمة بموجب امتياز تأجير مدته 20 عاما.

والشركة مملوكة بشكل مشترك للهيئة الوطنية للنفط والغاز في البحرين وثلاث شركات هي تيكاي آل.أن.جي بارتنرز وسامسونغ كونستراكشن أند تريدينغ والخليج للاستثمار.

وكان الموقع الإلكتروني للشركة قد ذكر الأسبوع الماضي أن "مرفأ الاستيراد التابع لشركة البحرين للغاز المسال سوف يوفر للبحرين سياسة تأمين في حالة حدوث نقص محتمل في الغاز والقدرة على تكملة إمدادات الغاز المحلية بغاز طبيعي مسال".

وسيسمح المرفأ، الذي من المتوقع أن يبدأ العمليات التجارية قريبا، باستيراد الغاز المسال لتغطية الطلب المحلي وإمداد المشروعات الصناعية الكبرى وضمنها محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه وزيادة معدلات استخراج النفط.

ووفقا لموقع شركة البحرين للغاز المسال الإلكتروني، فإن الغاز المسال يتم تسليمه لميناء الاستيراد من خلال ناقلات الغاز المسال ليتم تخزينه في وحدة التخزين العائمة.

وبعد تسلم الشحنة الأولى ستمر الشركة إلى تحويل الغاز المسال من جديد إلى غاز طبيعي باستخدام مياه البحر لتدفئة الغاز المسال، قبل أن يتم نقله عبر خط أنابيب إلى الشاطئ ليرتبط بشبكة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي القائمة التي تديرها شركة نفط البحرين (بابكو).

وتسعى الحكومة البحرينية إلى تحسين بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في وقت تسارع فيه من وتيرة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في مقدمتها تطوير قطاع النفط والغاز.

وفي سياق الاصلاحات اتخذت الحكومة خطوة غير مسبوقة في المنطقة بالسماح بالملكية الأجنبية الكاملة لمشاريع النفط والغاز. حيث اعتبر محللون أن الخطوة ستعزز مشاريع الاستكشاف وتساهم في تحسين الثقة بمناخ الأعمال في البلاد.

وأعلنت الحكومة في يونيو الماضي عن توقيع عقد مع شركة هاليبرتون الأميركية للبدء في عمليات التنقيب، في ظل تقارير عن العثور على احتياطات صالحة للاستثمار التجاري.

وتضرر اقتصاد البحرين كثيرا في السنوات الماضية بسبب تراجع العوائد النفطية وتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع الديون السيادية، الأمر الذي أدى إلى تراجع تصنيفاتها الائتمانية.